مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

كيف تنظر إسرائيل إلى الاتفاق النووي السعودي الأمريكي؟

محمد ساري الزعبي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

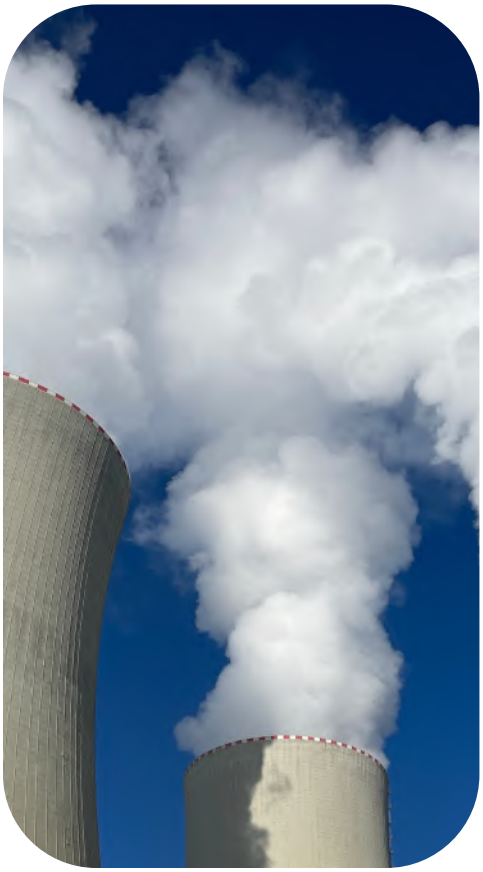

وقّع وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان ووزير الطاقة الأميركي كريس رايت اتفاقًا للتعاون النووي المدني بموجب المادة ١٢٣ في الثاني والعشرين من يوليو، إلى جانب اتفاق ضمانات ثنائي مرافق له. وبعد أربع وعشرين ساعة، قالت مصادر أن الرئيس ترامب أعلن أنّ الاتفاق سيكون مشروطاً بانضمام السعودية إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، وأنّه لن يكون هناك تخصيب ضمن اتفاق التعاون. وقد قالت المتحدثة الرسمية باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت، إن ترامب تحدث مع الحلفاء الخليجيين والعرب عدة مرات حول اتفاقيات إبراهيم، وأنه إذا لم تنضم المملكة إليهم، فإن «الاتفاق سيكون بحكم المنتهي»، بينما رحّب مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا الشرط، لكن أروقة الأمن القومي الإسرائيلي ترى الأمر بشكل أعمق من ذلك.

تقوم هذه الورقة على ثلاث أطروحات؛ الأولى أنّ أهمية الاتفاق بالنسبة إلى إسرائيل لا تكمن في المفاعلات السعودية، بل في السابقة المعيارية التي يرسّخها وفي المسار القانوني الذي انتُزع عبره. والثانية أنّ «تتابع الانتشار» الذي يستحضره المسؤولون الإسرائيليون ليس حتميًا ولكنه ليس وهمًا في نفس الوقت، وأنّ السجل التاريخي يفسّر السبب بدقة. والثالثة أنّ خيارات إسرائيل الواقعية تقنية وإجرائية وليست سياسية، وأنّها تتركّز في نافذة مراجعة في الكونغرس مدتها تسعون يومًا بدأ سريانها بالفعل.

ما الذي تم التوقيع عليه؟

إن التمييز الجوهري يكمن بين توريد الوقود وإنتاجه وليس بين البرامج النووية المدنية والعسكرية في حد ذاتها. ولم تعترض إسرائيل يومًا اعتراضًا جديًا على مفاعلات سعودية تعمل بوقود مستورد تحت رقابة دولية. وبالعودة إلى العام ٢٠٠٩، ذهب الاتفاق الأميركي–الإماراتي، على سبيل المثال، أبعد من ذلك وصار المرجع المعياري، إذ حوّلت المادة السابعة تعهّد أبوظبي السياسي بالتخلي عن التخصيب وإعادة المعالجة إلى التزام تعاهدي مُلزم، مقرونًا بحق أميركي في إنهاء التعاون، وهذا هو المعيار الذي يُقاس عليه الاتفاق السعودي، بما في ذلك من جانب منتقديه في الكونغرس.

> **حوّلت المادة السابعة تعهّد أبوظبي السياسي بالتخلي عن التخصيب وإعادة المعالجة إلى التزام تعاهدي مُلزم مقرونًا بحق أميركي في إنهاء التعاون وهذا هو المعيار الذي يُقاس عليه الاتفاق السعودي**

لا يبلغ الاتفاق السعودي هذا المعيار، فقد أوردت صحيفة «واشنطن بوست» أنّ الاتفاق يمنح المملكة مسارًا نحو تخصيب الوقود النووي مع إلزامها بالمورّدين الأميركيين. وتصف تقارير وكالات الأنباء ترتيبًا يتيح للرياض تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعلات بتكنولوجيا أميركية من دون عمليات تفتيش مفاجئة. أمّا الشروط التي أوردتها «وول ستريت جورنال» فتقضي بأن يتولى فريق مشترك أولًا تقييم ما إذا كان التخصيب مبرّرًا ومجديًا تجاريًا؛ وأن تتولى شركات أميركية بناء أي منشأة من دون نقل تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي؛ وأن تُمنع الرياض عقدًا من الزمن من تطوير قدرة محلية أو استيرادها من طرف ثالث، وأن ثمة إغفالان يفوقان في أهميتهما هذه الأحكام كلها، فالسعودية لم تبرم بروتوكولًا إضافيًا ملحقًا باتفاق ضماناتها، والاتفاق بصيغته المعلنة لا يشترط ذلك. كما تتضمن الحزمة رسالتين جانبيتين مصنَّفتين تعتزم الإدارة حجبهما. ويجدر توصيف خط الأساس الرقابي بدقة، لأنّه أفضل ممّا توحي به التعليقات الإسرائيلية في الغالب.

انضمّت الرياض إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٨٨، وترتبط باتفاق ضمانات شاملة منذ ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٢٤ ألغت بروتوكول الكميات الصغيرة (الترتيب الذي كان يُعلّق معظم إجراءات اتفاق الضمانات الشاملة) اعتبارًا من ٣١ ديسمبر من ذلك العام، وكان ذلك تحسّنًا حقيقيًا في هذا الاتجاه. غير أنّ اتفاق الضمانات الشاملة يغطي المواد المعلنة في المواقع المعلنة، في حين أنّ البروتوكول الإضافي هو الأداة التي تتناول المنشآت غير المعلنة، وبحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تحتاج السعودية إلى توقيع هذا البروتوكول لأنه مصمم للضغط من أجل توضيح أي أنشطة نووية سابقة أو السماح للمفتشين بالتحقق من هذه التوضيحات.

أهمية المسار القانوني

أهمّ ما في الاتفاق النووي السعودي الأمريكي أنه ذو طابع إجرائي، وقد غاب هذا الطابع عن التعليق الإسرائيلي بشكل شبه كلي. فالمادة ١٢٦٤ من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٢٠ تحظر على السلطة التنفيذية، في الأحوال العادية، تقديم «بيان تقييم الانتشار النووي» اللازم لمراجعة الكونغرس لأي اتفاق مبرم بموجب المادة ١٢٣ مع دولة لم تقبل ضمانات معززة، وهو بالضبط الوضع مع المملكة العربية السعودية، وقد أعفت الإدارة نفسها من هذا القيد. وتشير مقتطفات منشورة من تقرير الإعفاء إلى أنّ الاتفاق سيُنفذ عوضًا عن ذلك عبر ترتيب ضمانات ثنائي يطبّق تدابير تحقّق إضافية، بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أشدّ مجالات التعاون حساسية من زاوية الانتشار. ولم تُحدد تلك التدابير علنًا. وهنا يكمن الاستبدال الجوهري في الاتفاق المتمثل بترتيب تحقّق ثنائي غير معلن إلى حدّ بعيد، يحلّ محلّ الأداة المتعددة الأطراف المصمَّمة لهذا الغرض بالذات. ومهما تكن الجدارة التقنية للتدابير الأميركية، الت يمن الممكن أن تكون صارمة، فهي قابلة للنقض من جانب إدارة لاحقة، وغير مرئية للدول الأخرى، وغير متاحة لأي طرف آخر. والبروتوكول الإضافي ليس شيئًا من ذلك.

يدخل الاتفاق الآن مرحلة المراجعة في الكونغرس، ثلاثون يومًا من أيام الانعقاد المتواصل للتشاور، ثم ستون يومًا للمراجعة. وما لم يصدر قرار مشترك بالاعتراض، يدخل الاتفاق حيّز النفاذ. انتقد الاتفاق من قبل مسؤولين الأمريكيين وأبرزهم السيناتور إد ماركي بأن الاتفاق النووي السعودي الأمريكي «غير مسؤول وخطير». غير أنّ أي اعتراضات من هذا النوع يستلزم أغلبية في المجلسين، وواقعيًا أغلبية الثلثين لتجاوز الفيتو الرئاسي. فالكونغرس يعتبر مقيّداً عند الهوامش وليس نقطة للنقض، ولهذا فإنّ الهدف القابل للتحقيق يتمثل في تعديل ترتيبات التنفيذ وليس إسقاط الاتفاق بالكامل.

> **انتقد الاتفاق من قبل مسؤولين الأمريكيين وأبرزهم السيناتور إد ماركي بأن الاتفاق النووي السعودي الأمريكي «غير مسؤول وخطير»**

ما الذي تريده الرياض؟

هناك عادة راسخة للتحليل الإسرائيلي في التعامل مع السياسة النووية السعودية بوصفها متغيّرًا في الأمن الإسرائيلي، وهي ليست سياسة تمتلك منطقاً أمنياً إسرائيلياً خاصاً، وثمة ثلاثة دوافع يجدر الفصل بينها. الأول اقتصادي وهو صادق وحقيقي إلى حدّ بعيد، فهناك طلب محلي متزايد على الكهرباء، وأحمال تحلية المياه الكبيرة، وهدف «رؤية ٢٠٣٠» السعودية المتمثل في تحرير النفط الخام للتصدير. والثاني يتصل بالمكانة والسيادة، ومبدأ أنّ المملكة لن تقبل وضعًا أدنى من وضع دول إقليمية أخرى، وهو ما يفسّر أنّ حق التخصيب ظلّ يعني للرياض

أولوية بارزة. والثالث هو التحوّط، بينما تسعى دول إقليمية إلى امتلاك قدرات نووية متقدمة مثل إيران. أما الدافع الثالث فهو ما لا تملك إسرائيل ترف تجاهله، وهو في الوقت نفسه الأقرب إلى متناول السياستين الإسرائيلية والأميركية. فقيمة القدرة السعودية الكامنة دالّة مباشرة على المآل الذي ينتهي إليه البرنامج الإيراني بعد حرب ٢٠٢٦، فإذا جرى تقييد التخصيب الإيراني تقييدًا فعليًا ومستدامًا، ضعُف منطق التحوّط واضطرّت الحجة الاقتصادية إلى حمل البرنامج وحدها. أمّا إذا أعادت إيران بناء برنامجها فلن تُبقي أي بنية رقابية السياسة السعودية في مكانها، وستبدو قيود العقد الواردة في الاتفاق تأجيلًا وليست مجرد تسوية. والنتيجة المنطقية غير مريحة لتل أبيب، حيث ستكون أنجع سياسة إسرائيلية بعيدة المدى لمنع الانتشار تجاه السعودية تمرّ عبر طهران، لا عبر الرياض أو حتى واشنطن.

الرؤية الإسرائيلية: ثلاث مستويات من المخاطر

المستوى الأول: القاعدة المعيارية

صاغ يوئيل غوزانسكي، من معهد دراسات الأمن القومي، القلق الإسرائيلي بدقة، فقد ادعى أن المشكلة ليست الطاقة النووية المدنية بل التخصيب، وهذا الخطر هو السابقة. تستحق الآلية توصيفًا دقيقًا لأنّها كثيرًا ما يُبالَغ في تقديرها. فثمة «محضر متفق عليه» ثنائي ملحق بالاتفاق الإماراتي، على سبيل المثال، ينصّ على أن تكون شروطه لا تقلّ مواتاة في النطاق والأثر عن الشروط الممنوحة لدول شرق أوسطية أخرى غير حائزة للسلاح النووي، وعلى أن تتشاور واشنطن مع أبوظبي بشأن تعديل الاتفاق إذا لم يعد ذلك صحيحًا. وهذا حق في المطالبة بمحادثة، ولا يعتبر استحقاقاً تلقائياً بالتخصيب، لكنّها محادثة سيتعيّن على واشنطن إجراؤها في هذا الوقت، وقد توقّع غوزانسكي أنّ الإماراتيين سيستخدمونها للمطالبة إمّا بحقوق تخصيب وإمّا بتعويض في مواضع أخرى من العلاقة. ولا ينحصر الانكشاف في منطقة الخليج، إذ تشير «مبادرة التهديد النووي» إلى أنّ الإدارة تعتزم إبرام ما لا يقل عن تسعة عشر اتفاقًا إضافيًا بموجب المادة ١٢٣، وتحدّد كوريا الجنوبية التي ظلّت عقدين تسعى إلى موافقة أميركية على التخصيب وإعادة معالجة الوقود المستهلك، إلى جانب الإمارات، بوصفهما مرشحتين لإعادة فتح التزامات مستقرة بمنع الانتشار.

المستوى الثاني: التتابع

هنا تحتاج الحجة الإسرائيلية المعتادة إلى تمعّن أكبر ممّا تلقاه عادة. فالقول إنّ قدرة سعودية ستُطلق برامج مصرية وتركية وجزائرية ينتمي إلى «نظرية الدومينو النووي»، وسجل هذه النظرية في التنبؤ ضعيف جداً. فقدرة إسرائيل نفسها لم تُنتج تفاعلًا تسلسليًا إقليميًا؛ وقدرة كوريا الشمالية لم تُنتج ترسانة كورية جنوبية ولا يابانية. وقد خلصت أدبيات مراجعة واسعة إلى أنّ الانتشار التفاعلي أندر بكثير ممّا يفترضه صانعو القرار. غير أنّ الطرح المراجع خضع هو نفسه للمراجعة، والتصويب وثيق الصلة بالموضوع. فدراسة نيكولاس ميلر لما أعقب التجربة النووية الصينية عام ١٩٦٤ تذهب إلى أنّ الباحثين أفرطوا في التصحيح، فالانتشار التفاعلي كان أكثر شيوعًا ممّا يُقرّ به المشكّكون، وأنّ أحجار الدومينو لم تتساقط في معظمها لأنّ الولايات المتحدة أدركت الخطر وعملت عمدًا على منعه. وإذا صحّت هذه القراءة، فإنّ السجل التاريخي ليس دليلًا على أنّ التتابع لا يحدث، بل دليل على أنّه يُكبح بسياسة أميركية نشطة لمنع الانتشار، وهو بالضبط ما يسببه الإعفاء من المادة

> **لن تقبل المملكة وضعًا أدنى من وضع دول إقليمية أخرى وهو ما يفسّر أنّ حق التخصيب ظلّ يعني للرياض أولوية بارزة**

١٢٦٤. فخطر التتابع هنا ليس أن تبني القاهرة أجهزة طرد مركزي لأنّ الرياض فعلت، بل أنّ آلية الكبح أطفئت لمصلحة أهداف تجارية.

المستوى الثالث: حرية الحركة

تقضي «عقيدة بيغن» بألّا يُسمح لأي دولة إقليمية بامتلاك القدرة الصناعية على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. ومن المغري القول إنّ منشأة تبنيها الولايات المتحدة ستكون في مأمن من هذه العقيدة، لكنّ الحجة في نظر إسرائيل أضعف ممّا تبدو للوهلة الأولى. فالقضية التأسيسية للعقيدة تشير إلى العكس، فقد كان أوزيراك في العراق مفاعلًا فرنسي التوريد وعلى أرضه فنيون فرنسيون، قُتل أحدهم في ضربة ١٩٨١، وكانت فرنسا يومَها حليفًا غربيًا. وبالتالي، لن تردع هوية المورّد إسرائيل عن عقيدتها. أمّا التمييز الذي يصمد فهو بين المورّد والضامن الأمني، فقد باعت فرنسا العراق مفاعلًا؛ لكنها لم تكن تضمن الردع الإسرائيلي، ولا تسلّح سلاح الجو الإسرائيلي، ولا تملك في مجلس الأمن حقّ نقض تعتمد عليه إسرائيل. أمّا منشأة تبنيها الولايات المتحدة وتشغّلها فتقع داخل العلاقة التي تتوقف عليها حرية الحركة الإسرائيلية نفسها، والقيد يتمثل بأن الهدف سيصير أصعب منالًا، بل وأنّ ضربه قد يكلّف إسرائيل التحالف الذي يجعل مثل هذه الضربات محتملةً أصلًا.

وقد قدّم غيل مورسيانو، من المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية «متفيم»، الصيغة التقنية للنقطة بعيدة المدى، فما إن تستقرّ القدرة على الأرض حتى يصير السؤال المتبقي هو مستوى التخصيب، وبوسع دولة بموارد السعودية أن تراكم المعرفة لتصبح دولة عتبة مع الوقت. كما أنّ اتفاق الدفاع المشترك الذي أبرمته الرياض مع باكستان عام ٢٠٢٥، وما تلاه من تصريح باكستاني بأنّ البرنامج النووي الباكستاني سيكون متاحًا للمملكة عند الاقتضاء، يشير إلى أنّ السعودية تملك أصلًا تحوّطًا خارج الإقليم. ودورة وقود محلية من شأنها أن تحوّل ردعًا مستعارًا إلى خيار ذاتي، وهو مسار أبطأ، لكنه لا يخضع لحسابات أحد سواها.

العملة الأغلى: ما المقابل؟

مسألة التطبيع بالنسبة للمملكة كانت وما زالت مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بالتوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، ويظل قيام دولة فلسطينية شرطاً مسبقاً لأي اتفاق تطبيع. وفي المقابل، كان التعاون النووي البند الذي امتلكت إسرائيل أوضح مصلحة في تعطيله، إذ إن قيمته كورقة ضغط كانت تعتمد بالكامل على بقائه مجمداً. وتقدير معهد دراسات الأمن القومي يمكن أن يكون التقدير الأقرب لوجهة نظر إسرائيلية شاملة حول ذلك، حيث أورد أن أي انفصال للربط بين التعاون النووي والتطبيع، سيحمّل إسرائيل مخاطر الانتشار من دون أن تحصّل على عائد دبلوماسي. وقد صاغ أرييل ليفيتيه، المسؤول السابق في لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية والباحث حاليًا في مؤسسة كارنيغي، الموقف الناتج بصراحة قاسية، فإذا وافقت إسرائيل من حيث المبدأ، ودفعت الثمن، فلن تحصل على شيء، وهي في وضع لا يسمح لها برفض طلب الرئيس الأميركي. يمكن أن يعيد ربط ترامب اللاحق للاتفاق بالاتفاقيات الإبراهيمية الصلة جزئيًا، ومن حق المسؤولين الإسرائيليين أن يبنوا عليه سياساتهم اللاحقة. أمّا ديمومته فمسألة أخرى، حيث تصف التقارير الإدارة الأمريكية بأنها لم تكن متوائمة داخليًا بشأن الشرط لحظة إعلانه، حيث قال ترامب

> **التعاون النووي البند الذي امتلكت إسرائيل أوضح مصلحة في تعطيله، إذ إن قيمته كورقة ضغط كانت تعتمد بالكامل على بقائه مجمداً**

نفسه بعد يوم واحد إنّ التطبيع السعودي سيحصل «في مرحلة ما»، وهي لغة تطلّع وليست لغة اشتراط.

ويبقى ثمن الرياض المعلن مقابل التطبيع مسارًا لا رجعة فيه نحو دولة فلسطينية، وهو ثمن لن يدفعه أي ائتلاف إسرائيلي محتمل. كما أن ثمة نقطتا انضباط مطلوبتان هنا، تجنّبهما النقاش الإسرائيلي الداخلي كلتيهما. الأولى أنّ سجلّ تل أبيب ليس ناصعًا، فحين بدا التطبيع في متناول اليد عام ٢٠٢٣، أبدى مكتب رئيس الوزراء انفتاحًا على التخصيب فوق الأراضي السعودية ضمن حزمة من الشروط، رغم اعتراضات موثّقة من الجيش الإسرائيلي والموساد ولجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية. ويبدو أن النقد المعارض الراهن أنّ الحكومة خسرت التطبيع ومكّنت القدرة النووية السعودية في آن واحد، نقد فعّال سياسيًا، لكنه يتجاهل أنّ القدرة جرى التسليم بها مبدئيًا حين بدا الثمن مجزيًا. لم يكن الاعتراض مطلقًا يومًا؛ بل كان اعتراضًا تفاوضيًا. والحجة التي تخلّت عنها إسرائيل في عام ٢٠٢٣ يصعب رفعها الآن في عام ٢٠٢٦. والثانية أنّ البديل من برنامج أميركي ليس انعدام البرنامج، فصيغة وزير الخارجية روبيو أنّ الولايات المتحدة ليست اللاعب الوحيد في الساحة بل أفضل اللاعبين، صيغة تخدم مصلحته وصحيحة في الوقت نفسه. فقد تقدّمت الشركة النووية الوطنية الصينية بعرض للبناء في السعودية عام ٢٠٢٣؛ وتبقى كوريا الجنوبية وفرنسا وروسيا موردين ذوي مصداقية، ولن يقبل أي منهم قيودًا أميركية أو رقابة أميركية. كما أن منشأة يبنيها ويشغّلها أميركيون ضمن ترتيب «الصندوق الأسود» نتيجة أفضل لإسرائيل ماديًا من منشأة تبنيها بكين أو موسكو، والموقف الإسرائيلي الواضح سيكون ضمن نطاق قبول اتفاق متحقق، لكن شروطه لم تكن أسوأ ممّا كان يلزم.

ما الذي يمكن أن تفعله إسرائيل في مواجهة الاتفاق؟

بكل تأكيد لن تكون المواجهة الإسرائيلية علنية، حيث تعلم تل أبيب أنها أداة خاطئة، فهي لن تحرّك الكونغرس، وتحوّل خلافًا تقنيًا إلى اختبار لما إذا كان بوسع إسرائيل إملاء الشروط على السياسة التجارية الأميركية، وهو اختبار ستخسره إسرائيل بدون شك. وقد قال معهد دراسات الأمن القومي صراحة بأنّ المعارضة الإسرائيلية ينبغي ألّا تكون علنية. لكن إسرائيل لديها أجندات ضيّقة وتقنية ومضبوطة على توقيت نافذة المراجعة يمكن أن تلعب من خلالها ويجب التنبّه لها:

١. جعل البروتوكول الإضافي المطلب الأوحد، فهو مطلب محدّد، وهو المعيار الذي اقتربت منه الرياض فعلًا مع الوكالة الدولية، ويحظى بأوسع تأييد في الكونغرس.

٢. الطعن في الإعفاء من المادة ١٢٦٤، وليس في الاتفاق، فالإعفاء هو الآلية التي أُضفيت بها الشرعية على الثغرة الرقابية. وهو قابل للمراجعة، ومحرج سياسيًا، وهدف أسهل بكثير من الاتفاق نفسه الذي لا يمكن إسقاطه واقعيًا.

٣. المطالبة بكشف الرسائل الجانبية وشروط الضمانات الثنائية للجان المختصة، فإسرائيل لا تستطيع تقييم ما لا تستطيع قراءته، وكذلك الأعضاء الذين سيصوّتون. واللعب على الإحاطة المصنَّفة تسوية معقولة بنظرها؛ أمّا الحجب الكامل فلا يمكن.

> **تقدّمت الشركة النووية الوطنية الصينية بعرض للبناء في السعودية عام ٢٠٢٣ وتبقى كوريا الجنوبية وفرنسا وروسيا موردين ذوي مصداقية ولن يقبل أي منهم قيودًا أميركية أو رقابة أميركية**

٤. تشديد أحكام «الصندوق الأسود» في ترتيبات التنفيذ، من الملكية الأميركية، والتشغيل الأميركي، ومنع نقل التكنولوجيا، والحق الأميركي في الموافقة على المخرجات، مكتوبة ومصادقة.

٥. مهاجمة الحجة التجارية وليس السياسية، فكما أشار مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ستكون منشأة التخصيب باهظة التكلفة إلى حدّ كبير، وقد تستغرق عقدًا أو أكثر، وقد لا تكون مجدية تجاريًا أبدًا. وقد يكون اهتمام الرياض منصبًا إلى حدّ كبير على امتلاك الحق وليس على بناء المنشأة. وإذا خلصت الدراسة المشتركة إلى انتفاء الجدوى التجارية، ستبقى السابقة على الورق ولن تتجسّد القدرة قط، وهي نتيجة مقبولة، وأرخص تحصيلًا من إعادة التفاوض على أي معاهدة بالنسبة لإسرائيل.

٦. إعادة الربط بدل المقاومة: فبدل محاولة تعطيل الاتفاق، ستعمل إسرائيل على إعادة إدماجه في حزمة إقليمية أوسع، وهو ما يتطلب خطوات مرحلية في الملف الفلسطيني تكفي جوهريتها لتمكين الرياض من التقدم نحو التطبيع. لذلك ستزيد إسرائيل من محاولات الانخراط بدلاً من المعارضة والبقاء خارج العملية، مما يحوّل الخسارة الاستراتيجية إلى ورقة ضغط في نظرها.

الخلاصة

ثلاث متغيّرات ستحدّد ما إذا كان هذا الاتفاق سيُذكر بوصفه قطعياً أم هامشياً، وهل يصمد شرط التطبيع أمام ردّ الرياض الصارم بشأن الدولة الفلسطينية؟ وهل ينتزع الكونغرس البروتوكول الإضافي خلال نافذة المراجعة؟ وهل تجد دراسة الجدوى مبرّرًا تجاريًا للتخصيب أصلًا؟ والثاني وحده هو ما تستطيع إسرائيل التأثير فيه فعليًا، ونافذته تسعون يومًا من أيام الانعقاد. ويجدر ذكر السياق الأوسع صراحة بدل تركه ضمنيًا، فإعادة قبول تركيا في برنامج «إف-٣٥»، والانفتاح الأميركي على دمشق، ومذكرة التفاهم مع إيران، والآن الاتفاق النووي السعودي، كل منها اتخذ من دون مدخلات إسرائيلية وعُرض على تل أبيب كأمر واقع. وقد عاملت التعليقات الإسرائيلية هذه الوقائع بوصفها سلسلة مفاجآت، والأصحّ فهمها بوصفها نمطًا مستقرًا، حيث لم تعد السياسة الأميركية في هذه المنطقة تمرّ عبر تل أبيب تلقائيًا، وصار النفوذ الإسرائيلي متوقفًا على الدخول المبكر والتقني في العمليات الأميركية، وليس على منازعة مخرجاتها بشكل متأخر وعلني.

ملاحظة منهجية

لم يُنشر النص الموقّع لاتفاق المادة ١٢٣ ولا رسالتاه الجانبيتان، ولم تُحدد تدابير الضمانات الثنائية. كما تستند أوصاف الشروط الواردة أعلاه إلى تقارير صحفية، أساسًا «وول ستريت جورنال» و«نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، وإلى إعلان وزارة الطاقة الأميركية، وإلى مقتطفات منشورة من تقرير الإعفاء الحكومي. وحيث يتباين التوصيف الرسمي مع التقارير الصحفية، لا سيما في مسألة ما إذا كان الاتفاق يجيز التخصيب، أُوردت الروايتان معًا.

يجدر ذكر السياق الأوسع صراحة بدل تركه ضمنيًا، فإعادة قبول تركيا في برنامج «إف-٣٥»، والانفتاح الأميركي على دمشق، ومذكرة التفاهم مع إيران، والآن الاتفاق النووي السعودي، كل منها اتخذ من دون مدخلات إسرائيلية وعُرض على تل أبيب كأمر واقع

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64